

اختبارين حول احتمالية حدوث سطو مسلح على أحد فروع البنك أو عملية احتيال داخلي أو احتراق لأبنية البنك، أو خسارة البنك لبعض القضايا المقاومة ضده، أو تغير سلوك البنك المراسلة أو إجراء رقابي يؤثر على سمعة البنك مثل إيقاع عقوبة على البنك من قبل السلطة الرقابية في الدولة الأم أو الدولة المضيفة نتيجة مخالفة البنك بشكل جوهري لأي من القوانين أو الأنظمة أو التحليمات أو قيامه بمارسات مصرفيه غير آمنة أو غير سليمة ... الخ.

ـ الاختبارات الضاغطة الإضافية

بالإضافة إلى الاختبارات المحددة أعلاه، على البنك إجراء اختبارات إضافية بما يتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجهه، وبما لا يقل عن اختبار واحد إضافي لكل نوع من أنواع المخاطر المشار إليها أعلاه.

ثانياً: اختبارات السيناريوهات

إن السيناريوهات الكلية متوسطة الشدة والأكثر شدة تمثل حالات افتراضية تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، فعلى فرض زيادة حدة التوترات الجيوسياسية في العالم والمنطقة وما تشكله من تحديات للاقتصاد الوطني التي من أهمها الحرب على قطاع غزة، واستمرار التداعيات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية وما ينتج عنها من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية، مما قد يؤدي إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع نسب التضخم مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي. لقياس أثر هذه الفرضيات على البنك فإنه عادة يتم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة وقياس أثر ذلك على نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي لدى البنك، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم، كما يمكن استخدام متغيرات أخرى مثل نسبة البطالة ومعدل التضخم وأسعار الفائدة للتتبؤ بنسبة الديون غير العاملة.

للتبؤ بنسبة الديون غير العاملة لسنة قادمة فإنه يتم استخدام منهجة تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات (Multiple Regression Analysis) وفق النموذج التالي:

$$NPL = \beta_0 + \beta_1 NPL_{(-1)} + \beta_2 X_1 + \beta_3 X_2 + \dots + \beta_n X_n + e$$

حيث أن:

NPL : نسبة الديون غير العاملة المتوقعة كما في نهاية عام 2025.

β_0 : ثابت.